

Distr.: General
24 July 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ٥٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
أزمة الديون الخارجية والتنمية

نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٠٦، استعراضاً للتطورات الأخيرة في مجال الديون الخارجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويحلل تأثير الأزمة المالية والاقتصادية التي أشعل فتيلها انهيار سوق القروض العقارية بسعر المخاطرة في الولايات المتحدة على قدرة البلدان التي يمكنها الوصول إلى الأسواق المالية الدولية والبلدان المنخفضة الدخل على تحمل الدين، كما يتضمن تقييماً نقدياً للإجراءات المتخذة في مجال السياسات. ويصف التقرير التقدم المحرز في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتطورات المتعلقة بإعادة جدولة الديون المستحقة لنادي باريس، كما يحلل الاتجاهات والطرائق الجديدة في مجال التمويل المتعدد الأطراف. ويناقش آثار تزايد أهمية الاقتراض الخارجي من جانب القطاع الخاص على القدرة على تحمل الدين الخارجي.

* A/64/150.



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الاتجاهات الحديثة
٤	ثالثا - الأزمة الاقتصادية الراهنة والمخاطر التي تهدد القدرة على تحمل الديون
٦	ألف - البلدان القادرة على الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية
٧	باء - البلدان المنخفضة الدخل
٩	رابعا - الديون الخارجية الخاصة ومواطن الضعف فيها
١٢	خامسا - تخفيف الدين والمساعدة الإنمائية الرسمية
١٢	ألف - التقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون
١٣	باء - أنشطة نادي باريس
١٤	جيم - اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية
١٦	سادسا - الاتجاهات والطرائق الجديدة في التمويل المتعدد الأطراف
٢١	سابعا - استنتاجات بشأن السياسات
٢٣	المرفق: الديون الخارجية للبلدان النامية

أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير إلى الجمعية العامة وفقاً للفقرة ٤ من قرار الجمعية ٢٠٦/٦٣. ويتضمن تحليلاً شاملاً لحالة الديون الخارجية ومشاكل خدمة الديون في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويتناول المستجدات والاتجاهات الرئيسية في مجال الدين الخارجي وما يتصل به من مجالات التمويل الإنمائي، ويوفر أساساً لمناقشة قضايا السياسات ذات الصلة.

ثانياً - الاتجاهات الحديثة

٢ - خلال عام ٢٠٠٨، ازدادت القيمة الدولارية لمجموع الديون الخارجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (خاصة البلدان النامية، نظراً لعدم وجود بيانات مصنفة بشأن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية) بمقدار ١٧٦ بليون دولار، لتتجاوز ٣,٦ تريليونات من الدولارات في نهاية العام. وتنامى ناتج البلدان النامية بسرعة تفوق سرعة تنامي الديون، فانخفضت نسبة مجموع الديون الخارجية من الدخل القومي الإجمالي من ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٢١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨. وواصلت البلدان النامية، كمجموعة، مراكمة الاحتياطيات الدولية التي تجاوزت مبلغ ٤,٢ تريليونات من الدولارات في نهاية عام ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

٣ - والبيانات الواردة في المرفق هي متوسطات مرجحة وتتأثر بشدة بحالة بعض البلدان النامية الكبرى التي سجلت، على مدى السنوات القليلة الماضية، نمواً سريعاً في الناتج وتراكماً في الاحتياطيات. ولو احتسب المتوسط البسيط، الذي يعطي كل بلد الوزن نفسه، لشكّلت نسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي ضعف المتوسط المرجح الوارد في المرفق.

٤ - كما تتحكم بارتفاع متوسط احتياطيات القطع الأجنبي بضعة بلدان كبرى. ففي نهاية عام ٢٠٠٨، استأثرت أربعة بلدان (هي الاتحاد الروسي والبرازيل والصين والهند) بقرابة ثلثي مجموع احتياطيات البلدان النامية. ونتيجة لذلك، هناك اختلافات كبيرة على صعيد المناطق والبلدان. ففي حين تحتفظ منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باحتياطيات تتجاوز بكثير ديونها الخارجية، فإن احتياطيات جميع المناطق النامية الأخرى أقل من ديونها الخارجية، ولكن أكثر من ديونها الخارجية القصيرة الأجل. ومع ذلك، هناك عدة بلدان في أوروبا الشرقية والوسطى لديها احتياطيات دولية تقل بكثير عن ديونها الخارجية القصيرة الأجل.

٥ - ويشهد تكوين الديون أيضاً تغيراً سريعاً. ففي النصف الأول من العقد الحالي، كانت نسبة ٦٠ في المائة تقريباً من مجموع الديون الخارجية الطويلة الأجل للبلدان النامية مستحقة لدائنين من القطاع الخاص (تتراوح بين ٢١ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٧٨ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ وبحلول عام ٢٠٠٨، بلغت نسبة الديون المستحقة لدائنين من القطاع الخاص ٧٥ في المائة (متراوحة بين ٣٣ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٩٣ في المائة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى). وخلال الفترة نفسها، ارتفعت نسبة الديون الخارجية الطويلة الأجل المقرضة من جانب دائنين من القطاع الخاص من ٣٠ إلى ٥٠ في المائة. وتكتسي الديون المقرضة من جانب دائنين من القطاع الخاص أهمية خاصة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، حيث تبلغ نسبتها ٧٢ في المائة من مجموع الديون الخارجية الطويلة الأجل.

ثالثاً - الأزمة الاقتصادية الراهنة والمخاطر التي تهدد القدرة على تحمل الديون

٦ - تشكل الاتجاهات التي نوقشت أعلاه انعكاساً للظروف المؤاتية التي تميز بها الاقتصاد العالمي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧. وبالتالي، فإنها لا تأخذ في الاعتبار الهزات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية.

٧ - وقد بدا أن الرأي المُسلم به مسبقاً بأن البلدان النامية قد نجحت في فصل اقتصاداتها عن اقتصادات العالم المتقدم النمو رأي غير صحيح. فالنمو الاقتصادي يتباطأ في جميع المناطق، ومن المتوقع أن تشهد عدة بلدان نامية نمواً سلبياً في عام ٢٠٠٩. وسيظل إجمالي النمو في العالم النامي إيجابياً في عام ٢٠٠٩، ولكن إذا ما استثنت الصين والهند من المجموعة، فإن الناتج الذي سيحققه العالم النامي سوف ينخفض بنسبة تقارب ١,٥ في المائة.

٨ - وفي عام ٢٠٠٨، بلغت نسبة نمو الدخل القومي الإجمالي في آسيا ٥,٩ في المائة (مقابل ٨,١ في المائة في عام ٢٠٠٧) ويتوقع أن تزيد قليلاً عن ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩؛ أما النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فمن المتوقع أن تنخفض نسبته من ٤,٢ في المائة في ٢٠٠٨ إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩؛ وستنخفض نسبة النمو في أفريقيا من ٥,١ في المائة إلى ١,٢ في المائة؛ في حين أن نسبة النمو في أوروبا الشرقية ستنخفض من ٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. ويُتوقع أن يسجل ٦٢ بلداً نامياً من أصل ١٦٦ بلداً تتوافر بيانات بشأنها انخفاضاً في الناتج في عام ٢٠٠٩، كما يُتوقع أن يسجل عدد أكبر من البلدان انخفاضاً في الدخل الفردي.

٩ - وسجلت البلدان النامية كمجموعة فائضا في حساباتها الجارية نسبتته ٣,٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٧. وانخفضت هذه النسبة إلى ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن تشهد المزيد من الانخفاض لتصل إلى ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٧، شهد ٤٠ في المائة تقريبا من جميع البلدان النامية عجزاً في حساباتها الجارية تجاوز ٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي؛ وبحلول عام ٢٠٠٨، ارتفعت نسبة البلدان النامية التي تعاني من عجز كبير في حساباتها الجارية لتصل إلى ٥٣ في المائة. وفي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، حققت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى توازناً في حساباتها الجارية، ثم سجلت عجزاً نسبتته ٢,٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمنطقة في عام ٢٠٠٨، ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وشهدت نحو ٨٤ في المائة من بلدان المنطقة عجزاً في حساباتها الجارية في عام ٢٠٠٨، وسجل ٧٠ في المائة من بلدان المنطقة عجزاً في حساباتها الجارية تجاوز ٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وسجلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى عجزاً في حساباتها الجارية في عام ٢٠٠٨، من المرجح أن يستمر في عام ٢٠٠٩. أما شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فمن المرجح أن تحافظ على الفوائض في حساباتها الجارية في عام ٢٠٠٩، ولكن هذه الفوائض تعزى إلى انهيار الواردات، وليس إلى دينامية في قطاع التصدير.

١٠ - وقد يكون تمويل العجز في هذه الحسابات الجارية أمراً صعباً على بعض البلدان النامية. فالبيانات الأولية تظهر انخفاضاً نسبتته ٥٠ في المائة في صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية في عام ٢٠٠٨، ومزيداً من الانخفاض في عام ٢٠٠٩. وهذا "التراجع في تدفقات رؤوس الأموال الدولية"، كما يسمى عادة، ينبغي ألا يعتبر مسبقاً لعنة على جميع البلدان المتضررة. ففي حين أن العديد من البلدان المنخفضة الدخل تحتاج إلى موارد خارجية لتمويل وارداتها الإنتاجية، فإن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في العديد من البلدان القادرة على الوصول إلى الأسواق غالباً ما تكون مدفوعة بسلوك المضاربة لينتهي الأمر إلى رفع قيمة العملة وحدوث طفرة في الاستهلاك. وبالتالي، فهناك حالات قد يكون فيها لتراجع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة تأثير طفيف على نمو الناتج المحلي الإجمالي، بل إنه قد يساعد البلدان المعنية على المضي قدماً نحو تحقيق نموذج نمو أكثر استدامة^(١).

(١) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٨، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.II.D.21، الفصل الرابع.

١١ - وتؤثر الأزمة أيضا تأثيرا سلبيا على مدى توافر وتمويل التجارة وتكلفته. فقد ازدادت علاوات أسعار الفائدة على خطابات الاعتماد التي حُدِّدَت مهلة تسديدها بـ ٩٠ يوما بعامل ٢٥، مسجلة ارتفاعاً من ١٠-٢٠ نقطة أساس إلى ٢٥٠-٥٠٠ نقطة أساس. وكرد فعل على هذه الحالة، شمل البلاغ الصادر عن مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عُقد في لندن في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ تعهداً بتقديم مبلغ ٢٥٠ بليون دولار لدعم تمويل التجارة.

ألف - البلدان القادرة على الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية

١٢ - تواجه البلدان التي تستفيد من أسواق رؤوس الأموال الدولية ارتفاعاً في تكاليف الاقتراض بسبب الزيادة العامة في اتباع نهج تفادي المخاطر. وهذه الزيادة في تكاليف الاقتراض قد تهدد قدرة المقترضين من القطاع الخاص في الأسواق الناشئة على تسديد ديونهم، حيث إن نسبة كبيرة من ديونهم الخارجية المتعاقد عليها خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ أصبحت مستحقة حالياً^(٢).

١٣ - وتقيس فروق السندات السيادية الفرق بين أسعار الفائدة المدفوعة بالسندات السيادية المحتسبة بالدولار الصادرة عن بلدان الأسواق الناشئة والسندات ذات الخصائص المماثلة الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وارتفع متوسط فروق السندات السيادية من قرابة ٢٠٠ نقطة أساس في صيف عام ٢٠٠٧ إلى قرابة ٩٠٠ نقطة أساس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، عندما تباطأت حركة "التحول إلى النوعية"، انخفضت الفروق مرة ثانية، غير أنها تبقى أعلى بكثير مما كانت عليه قبل الأزمة المالية. ويبيّن تطور هذه الفروق أن البلدان النامية التي تقترض من السوق المالية الدولية تدفع ثمناً للصدّات الخارجية التي لا علاقة لها بالسياسات المحلية.

١٤ - وفي معظم الحالات، فإن ارتفاع تكاليف الاقتراض ليس ناجماً عن تدهور الأسس بل هو نتيجة لنهج "تفادي المخاطر" العام المتبع جراء صدمة ناشئة في مكان آخر. ونفس الأسواق التي أظهرت "ثقتها" بسياسات البلدان النامية والبلدان التي تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال رفع قيمة عملات هذه الاقتصادات تحوّلت عنها فجأة وهربت من هذه الأسواق كما لو أن السياسات الاقتصادية تغيرت فيها بصورة كبيرة.

١٥ - وبما أن معظم البلدان النامية تقترض من الخارج بالعملات الأجنبية، فإن حركة سعر الصرف دوراً رئيسياً في تحديد تكاليف الاقتراض التي تتحملها هذه البلدان. ومنذ منتصف

(٢) تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ديون الشركات في البلدان النامية المستحقة السداد في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٩ تبلغ ١٠٠ بليون دولار.

عام ٢٠٠٨، تضخم الأثر السلبي لارتفاع علاوات أسعار الفائدة نتيجة انخفاض قيمة العملات في عدة أسواق ناشئة وبلدان منخفضة الدخل مقابل دولار الولايات المتحدة.

١٦ - ويُرجح أن يتسبب تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع تكاليف التمويل في تدهور حالة الديون الخارجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبفضل السياسات الحكيمة التي تُفُذت خلال السنوات الخمس الأخيرة، باتت عدة بلدان متوسطة الدخل تمتلك احتياطات كبيرة. وبالتالي، أصبحت هذه الدول مجهزة بشكل جيد لمواجهة سنة أو سنتين من الانكماش على صعيد أسواق رأس المال. غير أن الوضع يختلف بالنسبة إلى عدة بلدان منخفضة الدخل توشك احتياطاتها على النفاذ. وتمكّنت البلدان التي تعاني من مشاكل في السيولة من الحصول على موارد صندوق النقد الدولي التي تمت زيادتها. ولكن، إذا استمرت الظروف الحالية إلى ما بعد عام ٢٠٠٩، فمن المرجح أن تبدأ عدة بلدان في مواجهة مشاكل خطيرة على صعيد السيولة والقدرة على الوفاء بالديون.

١٧ - وحتى الآن، كانت منطقة أوروبا الشرقية والوسطى هي الأكثر تضرراً من الأزمة. وتشير التقديرات إلى أن المنطقة سوف تشهد، في عام ٢٠٠٩، أكبر انخفاض في الناتج منذ عام ١٩٩٤، وتراجعاً في نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي في معظم البلدان. غير أن هناك فوارق كبيرة بين بلدان المنطقة. وأكثر البلدان تضرراً هي تلك التي شهدت عجزاً كبيراً في حساباتها الجارية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، غالباً ما تجاوزت نسبته ١٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. كما عانت هذه البلدان مضاربة في عملاتها وشهدت طفرة في الائتمانات نتيجة المبالغة في منح القروض التي غالباً ما تُحتسب بالعملات الأجنبية للأسر المعيشية. وقد أدى انفجار فقاعة العقارات التي غذّتها ازدهار الائتمانات إلى تقييد قدرة القطاع المصرفي على الإقراض. كما أن أزمة الائتمان التي تلت ذلك فاقمت الانخفاض في نواتج التصنيع والصادرات. وقد رفضت عدة بلدان، نظراً لتحملها التزامات كبيرة بالعملات الأجنبية، الاستجابة لهذه الضغوط وخفض قيمة عملاتها. ومنذ منتصف عام ٢٠٠٨، حصلت سبعة بلدان في المنطقة على تسهيلات من صندوق النقد الدولي وتلقى عدد أكبر من البلدان دعماً من الاتحاد الأوروبي. غير أن التدابير المتخذة حتى الآن من جانب المجتمع المالي الدولي قد لا تكون كافية لاستعادة الثقة بالسوق، كما يتبيّن من عدم قدرة لاتفيا على إصدار سندات خزانة بقيمة ١٠٠ مليون دولار في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

باء - البلدان المنخفضة الدخل

١٨ - يقف كثير من البلدان المنخفضة الدخل على حافة أزمة في ميزان المدفوعات تنجم عن تسجيل خسائر في معدلات التبادل التجاري، وانخفاض الطلب على الصادرات، وتراجع

تدفقات السياحة والتحويلات المالية. فوفقا للبنك الدولي، ثمة ١٨ بلدا تملك احتياطات دولية تغطي أقل من أربعة أشهر من الواردات و ١٦ بلدا استهلكت ٢٠ في المائة أو أكثر من احتياطياتها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨^(٣). ويتأثر العديد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بأشكال متعددة. وتواجه البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز عجزا في الحساب الجاري يعادل ٨ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في المتوسط ويتجاوز العجز في الحساب الجاري في بلدان نقطة اتخاذ القرار وبلدان مرحلة ما قبل اتخاذ القرار ١٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في المتوسط. وهذا يُبرز الحاجة إلى تمويل خارجي بشروط ميسرة للغاية أو قائم على المنح لجميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما فيها البلدان التي تجاوزت نقطة الإنجاز.

١٩ - والقناة التقليدية التي تؤثر عبرها الدورة الاقتصادية العالمية في نمو البلدان المنخفضة الدخل هي ائتمار الطلب على السلع الأساسية التي تعتمد عليها هذه البلدان اعتمادا كبيرا. وتمثل قناة أخرى في أنشطة الإقراض التي تقوم بها المصارف المملوكة للأجانب التي كانت تسيطر على ما يقرب من ٤٠ في المائة من الأصول المصرفية المحلية للبلدان النامية في نهاية عام ٢٠٠٧^(٤).

٢٠ - وكشف تحليل لتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على القدرة على تحمل الدين في عينة من ٤٩ بلدا منخفض الدخل أن السند المالي للنظام المصرفي زاد زيادة ملحوظة منذ منتصف عام ٢٠٠٨. وهذه الزيادة تجعل هذه الدول عرضة للأزمات المصرفية العامة التي قد تكون لها آثار سلبية في النشاط الاقتصادي والقدرة على تحمل الديون. وثمة أدلة على أن المصارف التي يملكها أجانب قد أسهمت في هذه الزيادة العامة في السند المالي، وبالتالي في نشر هذه الأزمة^(٥).

٢١ - ونظرا للآثار المدمرة للأزمة المالية والحاجة الملحة لمنع تفاقم نسب الديون، مما قد يؤدي إلى تخفيض النفقات الاجتماعية ويزيد الفقر، فقد اقترحت أمانة الأونكتاد توقفا مؤقتا

(٣) البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية، ٢٠٠٩، (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٩).

(٤) يتسم وجود المصارف الأجنبية بأهمية خاصة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلى عكس الفكر التقليدي، كثيرا ما تكون المصارف الأجنبية الموجودة في البلدان المنخفضة الدخل أقل كفاءة من المصارف المحلية. انظر ديتراجياش وتريسل وغوبتا، ٢٠٠٨، "المصارف الأجنبية في البلدان الفقيرة: النظرية والأدلة"، *Journal of Finance*, Vol.63.

(٥) Gande and Senbet (2009) "The Impact of Global Economic Crisis on Debt Sustainability of Low-Income Countries," unpublished, University of Maryland.

عن تسديد الديون أو تجميد الديون الرسمية لبلدان الدخل المنخفض^(٦). وبالمقارنة مع حجم برامج التحفيز للبلدان المتقدمة، فإن مجموع المبلغ المقترح لمثل هذا التوقف المؤقت عن تسديد الديون ضئيل، حيث يشكل حوالي ٢٦ بليون دولار لـ ٤٩ بلداً منخفض الدخل لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ معاً. وبالمقابل، يمكن لمثل هذه السياسة أن تتيح للبلدان المستفيدة فرصة لالتقاط الأنفاس وتعوض عن بعض الآثار السلبية الناجمة عن تقلص إيرادات التصدير والتدفقات المالية الداخلة. ويمكن أن يكون التوقف عن التسديد بمثابة تدبير معاكس للدورة الاقتصادية، وأن يؤدي دوراً في الحفاظ على الطلب العالمي من خلال الإسهام في استقرار الاقتصاد الكلي في اقتصادات البلدان المستفيدة.

رابعاً - الديون الخارجية الخاصة ومواطن الضعف فيها

٢٢ - أدى تطوير الأسواق المالية ترسيخها واتباع سياسات الإصلاح المالي إلى زيادة وصول المقترضين العاملين في القطاع الخاص في البلدان النامية إلى أسواق رأس المال الدولية. ففي مطلع التسعينات، كان أقل من ١٠ في المائة من مجموع الديون الخارجية الطويلة الأجل التي صدرت عن البلدان النامية مستحقاً على مقترضين من القطاع الخاص بينما قام القطاع العام بمعظم الاقتراض الأجنبي. وعلى مدى السنوات الـ ١٥ الأخيرة، تقوم الشركات الخاصة والمصارف بسحب الأموال من الأسواق الدولية بكميات ما فتئت تتزايد. ونتيجة لذلك، زادت نسبة مجموع الديون الخارجية الطويلة الأجل المستحقة على مقترضين من القطاع الخاص لتصل إلى ٢٢ في المائة في النصف الثاني من التسعينيات، وتجاوزت ٣٠ في المائة في النصف الأول من العقد الحالي، وبلغت ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٨.

٢٣ - والبيانات التي يقدمها مصرف التسويات الدولية عن مجموع المستحقات الدولية للمصارف التي تقدم تقارير مالية ومجموع الأوراق المالية الدولية أقل شمولاً من البيانات الواردة في مرفق هذا التقرير، ولكنها تتيح تصنيفاً أدق للديون الخارجية القصيرة الأجل والطويلة الأجل حسب فئة المقترضين. وتشير هذه البيانات إلى أن حوالي ٨٠ في المائة من مجموع الديون الخارجية للبلدان النامية كان مستحقاً على مقترضين من القطاع الخاص في نهاية عام ٢٠٠٨.

٢٤ - ووفقاً لما ذكره البنك الدولي، فإن أكثر من ٣٠٠٠ شركة في الأسواق الناشئة استفادت من أسواق رؤوس الأموال الدولية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، إما عن طريق

(٦) انظر الوثيقة A/CONF.214/3، مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، الفقرة ١٥.

إصدار سندات أو الاقتراض بالحصول على قروض مصرفية تتشارك عدة مصارف في تقديمها. ونتيجة لذلك، فإن ديون الشركات مسؤولة الآن عن أغلبية الديون الخارجية القصيرة الأجل للبلدان النامية^(٣).

٢٥ - بيد أن هناك اختلافات كبيرة بين المناطق. فالديون المستحقة على مقترضين من القطاع الخاص ذات أهمية خاصة في البلدان التي لديها إمكانية النفاذ إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية وفي البلدان الواقعة في شريحة الدخل المتوسط الأعلى. وبالتالي، فإن حصة هذا الدين من مجموع الديون الخارجية الطويلة الأجل في عام ٢٠٠٨ كبيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٤٢ في المائة)، وفي شرق آسيا (٤٥ في المائة)، وفي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (٧٢ في المائة)، في حين أنها أصغر من ذلك بكثير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (١٢,٧ في المائة) وجنوب آسيا (٢٦ في المائة). ومن المدهش أن حصة الديون المستحقة على مقترضين من القطاع الخاص هي الأدنى مستوى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٧,٥ في المائة) التي تضم العديد من بلدان الدخل المتوسط والمرتفع. وقد يرجع ذلك إلى أن من الصعب في بعض الحالات التمييز بين الدين العام والدين الخاص. وهذه هي الحال بصفة خاصة في دول الخليج الصغيرة التي تضطلع بعدد من المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص. وفيما يتعلق بالإمارات العربية المتحدة، فإنه لئن لم تذكر الإحصاءات الرسمية ديونا خارجية خاصة، فإنها أصدرت ١٠٠ بليون دولار من ديون الشركات التي تكفلها الحكومة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، مما يجعلها واحدة من أكبر الجهات التي تصدر الديون الخارجية للشركات في العالم الناشئ.

٢٦ - وبإمكان كيانات في القطاع الخاص الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية، ما يقلل من الدور التقليدي للدولة بوصفها وسيطا لهذا التمويل. وقد احتج بأن الاقتراض الخارجي الخاص لا يؤدي إلى مواطن ضعف ما دامت الحسابات المالية متوازنة لأن الفاعلين في القطاع الخاص (المقرضون والمقترضون على حد سواء) أقدر على تقييم مخاطر قراراتهم، وقد شكك بهذا الرأي نتيجة لعدة أزمات ديون أصابت بلدانا ترتفع فيها معدلات الاستثمار الخاص وذات حسابات مالية متوازنة. فحقيقة أن حصة كبيرة من الديون الخارجية لبلد ما تستحق على مقترضين من القطاع الخاص ينبغي ألا تفسر على أنها مؤشر على وجود مواطن ضعف أقل. وفي الواقع، كثيرا ما يكون من المستحيل فصل الالتزامات العامة عن الالتزامات الخاصة وهذه هي الحال بصفة خاصة فيما يتعلق بديون المصارف، التي تعد، بسبب تأمين ضمني أو صريح على الودائع التزامات طارئة للقطاع العام.

٢٧ - وهناك ظروف قد تؤدي الديون الخارجية الخاصة فيها إلى الاقتراض المفرط وتحدث مواطن ضعف أكثر من تلك التي تحدثها الديون الخارجية للقطاع العام. ويمكن أن يؤدي دخول تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الخاصة إلى مغالاة في تقدير العملة، مع ما يصاحب ذلك من فقدان القدرة على المنافسة، والعجز في الحساب الجاري الذي لا يمكن تحمله. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يؤدي الدين الخارجي الخاص إلى تراكم حالات التفاوت في الصرف في بيانات ميزانيات الشركات والأسر المعيشية. وكان فرط الثقة في قدرة القطاع الخاص على التعامل مع فقدان عام للقدرة على المنافسة مصدر كثير من الأزمات المالية، بما فيها الأزمة التي حدثت في شرق آسيا في الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ والأزمة الأحدث التي في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وفي نهاية المطاف، فإن الانخفاض الذي لا يمكن تجنبه في قيمة العملة يضر بالمصارف إذا حدث تفاوت في قيمة العملات في بيانات زبائنها. ويحدث ذلك عندما تقترض الشركات التي تنتج سلعا غير قابلة للتداول بالعملات الأجنبية أو عندما تحتفظ أسر معيشية بقروض عقارية مقومة بعملة أجنبية لأن سعر الفائدة المطبق عليها أقل.

٢٨ - ويصعب تنفيذ قواعد الحيلة الرامية إلى تفادي حالات التفاوت هذه نظراً لصعوبة قياس مجموع الالتزامات الخارجية للقطاع الخاص وتحديد كمياً مقارنة مع الالتزامات الخارجية للقطاع العام. وتزيد هذه الصعوبات حقيقة أن العناصر الفاعلة في القطاع الخاص تتحمل في كثير من الأحيان المخاطر المرتبطة بالعملات نظراً لاستخدامها أدوات مالية مشتقة معقدة. وقد تُمكن السياسات الرامية إلى تطوير أسواق السندات المحلية الشركات من تجنب الإفراط في الالتزام الخارجي، غير أنه يتعين على البلدان النامية أن تحرص على تلافي السياسات التي يمكن أن تزيد من خطر عدم الاستقرار المالي من خلال تسهيل التدفقات الداخلة والخارجة من أموال المضاربة.

٢٩ - ويؤدي الاقتراض الخارجي الخاص دوراً رئيساً أيضاً في تباين اتجاهات صافي وإجمالي الالتزامات الخارجية للبلدان النامية. وفي عام ١٩٧٠، شكلت الالتزامات الدولية الصافية للبلدان النامية كمجموعة (الديون والأسهم معاً) نحو ١٨ في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي للمجموعة. ونتجت هذه الالتزامات الصافية عن الفرق بين إجمالي الالتزامات الدولية البالغة ٢٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمجموعة وإجمالي الأصول الدولية البالغة ٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمجموعة. وبحلول عام ٢٠٠٤، انخفض صافي الالتزامات الدولية إلى ٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، ولكن الالتزام الإجمالي ارتفع إلى ٨٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمجموعة. وقد تتأني عن زيادة إجمالي الأصول والخصوم مزايا من حيث التنويع الدولي وإمكانية الحصول على التكنولوجيا ولكن ذلك

يعمق أيضا مواطن الضعف المرتبطة بآثار تقلبات الصرف أو حالات التراجع المفاجئة في تدفقات رؤوس الأموال.

خامساً - تخفيف الدين والمساعدة الإنمائية الرسمية

ألف - التقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

٣٠ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تأهل ٣٥ من أصل ٤٠ بلدا لتخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كانت بوروندي البلد الرابع والعشرين الذي بلغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة. ومنذ آخر تقرير، بلغت توغو (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨) وكوت ديفوار (آذار/مارس ٢٠٠٩) نقطة اتخاذ القرار، مما رفع عدد البلدان التي بلغت نقطة اتخاذ القرار إلى ١١ بلداً. وتشمل البلدان التي تحرز تقدماً نحو بلوغ نقطة الإنجاز أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا، وغينيا - بيساو، وليبيريا، وهاييتي. وباستثناء جمهورية قيرغيزستان، التي قد تقرر رسمياً عدم التقييد بالمبادرة، تشكل البلدان المتبقية التي لم تبلغ نقطة القرار بلداناً في مرحلة التراجع أو ما بعد التراجع ويُتوقع أن يكون التقدم فيها محدوداً جداً.

٣١ - واستفادت البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز من تخفيف للديون إذ خفضت بمقدار ٣٨ بليون دولار بالقيمة الحالية الصافية في نهاية عام ٢٠٠٨. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أرصدة ديون ٣٥ بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تجاوزت نقطة اتخاذ القرار قد انخفضت بنسبة تناهز ٨٠ في المائة فيما معدلات الديون تحسّنت إلى حد كبير في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٨ بالنسبة إلى صافي القيمة الحالية للدين إلى الصادرات (من ٤٥٧ إلى ١٣٣ في المائة)، وصافي القيمة الحالية للدين إلى الدخل القومي الإجمالي (من ١١٤ إلى ٣٨ في المائة)، وخدمة الدين إلى الصادرات (من ١٨ إلى ٦ في المائة)، وصافي القيمة الحالية للدين إلى الإيرادات (من ٥٥٢ إلى ١٥٣ في المائة)، وصافي القيمة الحالية لخدمة الدين إلى الإيرادات (من ٢٢ إلى ٦ في المائة). ولا يعنى هذا التحسّن، تلقائياً، وضعاً أنسب لديون هذه البلدان على الأمد المتوسط. فمن أصل ٢٤ بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت نقطة الإنجاز، صُنفت ٨ بلدان فقط كبلدان تقلّ فيها احتمالات العجز عن تسديد الديون، في حين أن ٤ بلدان صُنفت كبلدان معرضة لاحتمالات كبيرة بالعجز عن تسديد ديونها، أو أنها باتت فعلاً عاجزة عن التسديد.

٣٢ - وقد استفادت جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت نقطة الإنجاز من عمليات إضافية لتخفيض الدين في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين،

لكن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تستفيد كلها على قاعدة المساواة من المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين باعتبار أن مصرف التنمية الآسيوي لا يشارك في هذه المبادرة.

باء - أنشطة نادي باريس

٣٣ - منذ آخر تقرير (A/63/181)، أعادت ستة بلدان جدولاً دينياً مع دائي نادي باريس^(٧).

٣٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أبرمت جيوتي اتفاقاً مع دائي نادي باريس من أجل إعادة جدولاً دينياً وفقاً لشروط هيوستن، بما يشمل تأجيلاً كاملاً لدفع قيمة الفائدة المتأخرة على الديون المستحقة طوال فترة التوطيد التي تستغرق ٣٦ شهراً. ويشمل الاتفاق أصل الدين والفائدة والمتأخرات في نهاية شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨، علاوة على تأجيل تسديد الدين الناشئ بعد تاريخ انقطاع الدفع والدين القصير الأجل خلال فترة التوطيد. وأعرب الدائنون عن استعدادهم للنظر في طريقة لمعالجة الدين في إطار نهج إيفيان في تاريخ قريب.

٣٥ - وبلغت جمهورية الكونغو نقطة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في آذار/مارس ٢٠٠٩، وتلا ذلك اجتماع بهذا الصدد لنادي باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وعودت مدفوعات الدين التي تصبح مستحقة خلال فترة التوطيد الممتدة على ثلاثة أعوام وفقاً لشروط كولونيا، مما أدى إلى إلغاء حوالي ٨٠٥ ملايين دولار وإعادة جدولاً ١٥٥ مليون دولار.

٣٦ - وبلغت توغو نقطة اتخاذ القرار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وعقد نادي باريس اجتماعاً بشأنها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وحصلت، وفقاً لشروط كولونيا، على إعادة جدولة التزامات الدين التي تصبح مستحقة خلال فترة التوطيد. وأدت هذه المعاملة إلى إلغاء ديون إضافية بمقدار ٢٢ مليون دولار مستحقة لدائني نادي باريس. وأعرب عدد من الدائنين عن استعدادهم لمنح تخفيض إضافي لعبء الدين بما يتجاوز الشروط المتفق عليها.

٣٧ - وبلغت بروندي نقطة الإنجاز في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وعقد نادي باريس اجتماعاً بشأنها في آذار/مارس ٢٠٠٩. وشملت القروض التي جرت معالجتها رصيد الدين في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ والمتأخرات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وحصلت

(٧) البلدان المشمولة في التقرير السابق التي أعادت جدولاً الدين المستحق عليها لنادي باريس في عام ٢٠٠٨ هي توغو وغامبيا، وغينيا، وليبيريا.

بوروندي على إلغاء ١٠٠ في المائة من قروض المساعدة الإنمائية الرسمية وقروض غير المساعدة الإنمائية الرسمية، فضلاً عن تخفيض ٩٥ في المائة من الائتمانات المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية والتي أعيدت جدولتها سابقاً، مما يمثل إلغاء ١٢٩,٥ مليون دولار للالتزامات الديون الخارجية. وفي ظل تعزيز التعهدات الثنائية، لن يعود لهذا البلد ديون مستحقة لنادي باريس على أثر هذا الاتفاق.

٣٨ - ولقد أسهمت الأزمة المالية في انهيار إيرادات السياحة في سيشيل، وهي إيرادات يعتمد عليها هذا البلد بقوة. ونتيجة لذلك، أصبحت سيشيل عاجزة عن مواصلة خدمة ديونها. وعقد اجتماع لنادي باريس بهذا الصدد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وأدّى إلى معاملة وفقاً لشروط إيفيان، ما أفضى إلى اتفاق معقد. فبدايةً، أعيدت جدولة ثم تأجيل دفع جميع المتأخرات في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ والديون المستحقة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وحزيران/يونيه ٢٠٠٩. ثم طُبّق تخفيض لصافي القيمة الحالية بنسبة ٣١,٤ في المائة على كامل القيمة غير المسددة من أصل الدين المستحق في تموز/يوليه ٢٠٠٩ بعد تطبيق إعادة الجدولة والتأجيل. واتفق على اعتماد تخفيض إضافي لأصل الدين المتبقي والمستحق في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ بعد تطبيق التخفيض الأول، من أجل إلغاء صافي القيمة الحالية، بنسبة ٥٠ في المائة بوجه الإجمال، من رصيد الدين.

٣٩ - وبلغت كوت ديفوار نقطة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في آذار/مارس ٢٠٠٩، وعقد دائنو نادي باريس اجتماعاً بشأنها في أيار/مايو ٢٠٠٩. وعمّلت التزامات الدين التي تصبح مستحقة خلال فترة التوطيد وفقاً لشروط كولونيا، ولكن نظراً إلى أن الديمومة المالية الخارجية لهذا البلد تتطلب مواصلة المساعدة، اتفق الدائنون على تجاوز الشروط المعتادة ومنحوا إمكانية رسملة الفوائد المتأخرة مع تأجيل لفترة ستة أعوام، فضلاً عن تأجيل المتأخرات لما يزيد عن ٧,٥ أعوام. كما اتفق الدائنون على تأجيل تسديد المتأخرات عن الديون الناشئة بعد تاريخ انقطاع الدفع، وتأجيل الالتزامات التي تصبح مستحقة خلال فترة التوطيد عن الديون الناشئة بعد تاريخ انقطاع الدفع. وهذه المعاملة إشارة إلى أن الجهات الدائنة الثنائية الرسمية على استعداد لتقديم مساعدة استثنائية للبلدان التي تحتاج إليها من أجل استعادة قدرتها على تحمل الدين.

جيم - اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية

٤٠ - ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المانحين في لجنة المساعدة الإنمائية إلى أعلى مستوى لها في عام ٢٠٠٨، وهو ١١٩,٨ بليون دولار، فبلغت ٠,٣ في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. ويتألف

حوالي ٧ في المائة من هذا المجموع من تخفيضات للديون، فيما ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية بعد خصم تخفيف عبء الدين بنسبة ١٢ في المائة لعام ٢٠٠٧. ولعل هذه الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت تعكس القرارات المتخذة خلال الفترة السابقة التي سجلت نمواً اقتصادياً عالياً ومستقراً في البلدان المانحة، وقد تتأثر المساعدة الإنمائية الرسمية سلباً من جراء الأزمة الراهنة.

٤١ - وتشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن المانحين ينبغي أن يزيدوا الإنفاق الراهن على المساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار يتراوح بين ١٠ بلايين دولار و ١٥ بليون دولار لتلبية التزاماتهم بالمساعدة لعام ٢٠١٠؛ لكن أهداف المساعدة قد لا ترقى إلى مستوى الموارد الإنمائية الإضافية الضرورية للاستجابة للتحديات التي تفرضها الأزمة العالمية. وسيكون لهذه المساعدة دور هام في توفير الموارد المعاكسة للدورات الاقتصادية التي تشتد الحاجة إليها، ومساعدة الحكومات على دعم الإنفاق الاجتماعي وتوسيع الهياكل الأساسية.

٤٢ - وخلال الأزمات المصرفية الماضية في البلدان المانحة، هبطت المساعدة الإنمائية الرسمية في أي مكان بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ في المائة وعادت ببطء شديد إلى مستوياتها السابقة. وعدا تخفيض الميزانيات، قد تؤدي الأزمات الاقتصادية في البلدان المانحة إلى تخفيض تلقائي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأن بعض المانحين يحددون أهدافهم المرتبطة بالمعونة كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، وبالتالي، فإن هبوط الدخل القومي الإجمالي قد يؤدي إلى هبوط المعونة. وعلاوة على ذلك، تحدّد ميزانيات المعونة عادةً بالعملة المحلية، فإذا انخفضت قيمة هذه العملة مقابل عملة البلد المستفيد، تنخفض قيمة ميزانية المعونة كذلك. فثمة احتمال إذن بأن تنخفض المعونة في ظرف تكون فيه الحاجة إليها على أشدها. وقد يبطئ اختيار المساعدة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٣ - وثمة إشارة إيجابية تتمثل في أن عدداً من البلدان المانحة أعلنت مجدداً عن التزامها بتقديم المعونة الخارجية. ومن خلال اعتماد خطة العمل الصادرة عن الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية الذي عُقد يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، اعترف المانحون بالحاجة للتعويض عن النقص الراهن في المعونة وأشاروا إلى استعدادهم لتخصيص موارد إضافية للمؤسسات المتعددة الأطراف. بيد أن المعونة يمكن أن تصبح أكثر استقراراً

وقابلية للتنبؤ من خلال وضع طرائق للتمويل لا تتوقف فيها مختلف ميزانيات وكالات المساعدة على الدورة الاقتصادية للبلدان المانحة بعد الآن^(٨).

سادسا - الاتجاهات والطرائق الجديدة في التمويل المتعدد الأطراف

٤٤ - اتسمت الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ بنمو قوي في الاقتصاد العالمي. كما سجل عدد كبير من البلدان النامية فوائض كبيرة في الحسابات الجارية وشهدت تدنيا في احتياجاتها من التمويل الخارجي. وعلاوة على ذلك، أتاحت وفرة السيولة الدولية قلة العزوف عن المخاطرة للعديد من البلدان النامية الإقراض من سوق رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تماثل معدلات الفائدة التي تطبقها المؤسسات المالية الدولية، وذلك دون أي أعباء من حيث الشروط. ونتيجة لذلك انخفض الاقتراض من جانب أكبر المؤسسات المالية الدولية بشكل ملموس خلال هذه الفترة. فعلى سبيل المثال، كان لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير - وهو فرع الإقراض بدون شروط ميسرة في مجموعة البنك الدولي - تدفقات صافية سلبية متعاقبة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧، وهذا يعني أن مدفوعات تسديد الديون كانت أكبر من القروض الصادرة وفي حالة صندوق النقد الدولي، انخفضت القروض غير المسددة من ٩٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٧.

٤٥ - وبات الحصول على التمويل المتعدد الأطراف أكثر جاذبية وإلحاحا لأن العديد من البلدان النامية بدأت تعاني عجزا في الحسابات الجارية تماما في الوقت الذي أخذت فيه السيولة الدولية في النضوب والفروق بين الأسعار السيادية في الارتفاع. فقد تحولت القروض الصافية الصادرة عن البنك الدولي من ناقص ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى زائد ٢,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ ومن المتوقع أن تزداد بوتيرة سريعة جدا خلال السنوات الثلاث المقبلة. وعلى سبيل المثال، يتوقع أن تصل القروض الإجمالية الصادرة عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير التي كانت ١٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، بعد أن كانت ١٠ بلايين دولار في عام ٢٠٠٧، إلى مبلغ ٣٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، مع تجاوز مجموع القروض الإجمالية مبلغ ١٠٠ بليون دولار خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. كما يُتوقع أن تكون معظم القروض الجديدة على شكل قروض للسياسة الإنمائية سريعة الصرف. كما يقوم البنك الدولي بزيادة القروض المقدمة من فرعه التيسيري - وهو المؤسسة الإنمائية الدولية - ويتيح مبلغ ٢ بليون دولار من أجل المساعدة المالية السريعة وذلك على شكل منح وقروض بلا فائدة من أجل شبكات السلامة الاجتماعية، والبنية التحتية، والتعليم، والصحة.

(٨) UNCTAD, 2009, "Keeping ODA afloat: no stone unturned", UNCTAD Policy Brief No.7, March 2009 (http://www.unctad.org/en/docs/presspb20092_en.pdf).

وأخيراً، من المتوقع أيضاً أن يزيد فرع القطاع الخاص في البنك الدولي - وهو مؤسسة التمويل الدولية - من أنشطته لدعم مشاريع البنية التحتية في القطاعين العام والخاص، وتقديم القروض المصرفية في البلدان الناشئة والبلدان المنخفضة الدخل، ومؤسسات التمويل الصغير، ومن أجل تمويل التجارة.

٤٦ - كما تقوم مصارف التنمية الإقليمية بزيادة الإقراض. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يهدف مصرف التنمية للبلدان الأمريكية إلى فتح اعتماد مقداره ٦ بلايين دولار للبلدان الأعضاء وذلك لمواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة. كما سيكون في وسع بلدان أمريكا اللاتينية التي تعاني من مشاكل السيولة الاستفادة من مرفق في حوزته ١,٥ بليون دولار أنشأته مؤسسة تنمية الأنديز وسيكون في وسع الأعضاء السبعة في صندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية الاستفادة من اعتماد مقداره ١,٨ بليون دولار لدعم ميزان المدفوعات.

٤٧ - وفي أفريقيا، أنشأ مصرف التنمية الأفريقي مرفقاً رصيده ١,٥ بليون دولار لصالح البلدان التي تعاني من مشاكل السيولة والتي هي في حاجة إلى قروض على وجه السرعة. كما قام بالتنسيق بين العديد من الوكالات بقصد إنشاء شراكة تمويل أفريقية هدفها تقديم ما قيمته ١٥ بليون دولار من القروض من أجل البنية التحتية، والأعمال التجارية الزراعية، والمشاريع الصغيرة، والمتوسطة الحجم وذلك لتشجيع التجارة وتعزيز القطاعات المالية^(٩).

٤٨ - وفي آسيا، أعلن مجلس إدارة مصرف التنمية الآسيوي عن زيادة رأس مال المصرف بمقدار ثلاثة أضعاف وذلك من ٥٥ بليون دولار إلى ١٦٥ بليون دولار. ويزعم المصرف زيادة الإقراض بأكثر من ١٠ بلايين دولار أي إلى ٣٢ بليون دولار للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. كما أنشأ مرفقاً بأصول قدرها ٣ بلايين دولار من أجل البلدان التي تواجه مشاكل في السيولة وتحتاج إلى دعم ميزان مدفوعاتها. وقد وافقت مجموعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا زائد ٣ على برنامج أُطلق عليه اسم برنامج إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على مبادرة شيانج ماي هذا البرنامج الذي يُنشئ صندوقاً إقليمياً أصوله ١٢٠ بليون دولار بهدف تقديم الدعم من السيولة القصيرة الأجل للبلدان التي تواجه أخطاراً تتعلق بالصراف الأجنبي. كما أعلنت اليابان عن عزمها إمداد البلدان الآسيوية بمبلغ إضافي قدره ٦٠ بليون دولار وذلك على شكل اتفاقات مبادلة طارئة وتوفير الضمانات للسندات التي تصدرها بالين في اليابان بلدان أو شركات أجنبية.

(٩) تضم هذه الشراكة الوكالة الفرنسية للتنمية، والمصرف الإنمائي للجنوب الأفريقي، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ووزارة ألمانيا الاتحادية للتنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، ومصرف التنمية الإسلامي، والبنك الدولي.

٤٩ - وثمة مؤشر قوي على تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية وهو الزيادة الحادة في الطلب على قروض ومساعدات صندوق النقد الدولي. فخلال الفترة الممتدة من الربع الأول من عام ٢٠٠٢ وحتى الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، بلغ متوسط البلدان التي تسعى إلى الحصول على قروض من غير مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو ٦ بلدان سنويا. وما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠٠٩، بدأ ٢٣ بلدا بالاستعانة بمرافق صندوق النقد الدولي عدا مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو. ومن أصل المرافق الـ ٢٣ هذه، كان هناك ١٣ اتفاقا احتياطيا تقليديا، ٧ منها تمت الموافقة عليها بموجب إجراء آليات التمويل السريع في حالات الطوارئ، التابعة لصندوق النقد الدولي^(١٠). كما تم إبرام سبعة اتفاقات قروض إضافية في إطار مرفق الصدمات الخارجية وثلاثة اتفاقات في إطار مرفق الاعتماد المرن المنشأ حديثا^(١١).

٥٠ - ومرفق الاعتماد المرن هو مرفق يهدف إلى توفير الحصول على قروض بسرعة بالنسبة للبلدان المستوفية مسبقا لشروط المرفق. والهدف المُعلن للمرفق هو إزالة عدم اليقين بشأن قدرة البلد على الحصول على موارد صندوق النقد الدولي. والبلدان التي تعتبر أنها لديها الأسس والسياسات الاقتصادية المتينة والملتزمة بمواصلة هذه السياسات في المستقبل هي وحدها المؤهلة للاستفادة من المرفق^(١٢).

٥١ - وقد أعلن أيضا صندوق النقد الدولي، فضلا عن إدخال معايير الأهلية المسبقة، كما هو الشأن في حالة مرفق الاعتماد المرن، عن "تحديث" الشروط المرفقة بالقروض، وذلك اعتبارا من ١ أيار/مايو ٢٠٠٩. والنية هي التحرك نحو نهج يستند إلى الاستعراض بقصد رصد وتنفيذ برامج صندوق النقد الدولي بدلا من اعتماد معايير الأداء. والقصد من النهج الجديد هو تكييف الشروط المرفقة بالقروض مع الظروف الخاصة بكل بلد وإلغاء الحاجة إلى إعفاء رسمي بالنسبة للبلدان التي لا تحقق الأهداف في الموعد المحدد.

٥٢ - وفي حين أن إدخال بعض المرونة قد يكون خطوة في الاتجاه الصحيح، هناك الخطر المتمثل في أن هذه الإصلاحات والمرافق الجديدة لن تغير بشكل ملموس من شروط صندوق النقد الدولي التقليدية التي ما برحت تثير الكثير من الانتقاد في الماضي. فقد كشف تقرير

(١٠) أنشئت آلية التمويل هذه في عام ١٩٩٥ لتقديم التمويل السريع إلى البلدان الأعضاء. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، لم تستخدم هذه الآلية سوى خمس مرات: ٤ مرات خلال الأزمة الآسيوية ومرة واحدة من أجل تركيا في عام ٢٠٠١.

(١١) سبق الاعتماد المرن الاعتماد في حالات الطوارئ الذي فتح في عام ١٩٩٩ لكنه ألغى في عام ٢٠٠٣ لأنه لم يكن ثمة بتاتا بلد قدم طلبا للاستفادة منه.

(١٢) تشمل معايير الأهلية ما يلي: متانة الحسابات الجارية، ومتانة المالية العامة، والقدرة على تحمل الديون العامة، ومستوى التضخم واستقراره.

صادر في عام ٢٠٠٧ عن مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق النقد الدولي بشأن "الشروط الهيكلية في البرامج التي يدعمها الصندوق"، أن عددا من شروط صندوق النقد الدولي تتجاوز مجالات المسؤولية الأساسية للصندوق. والمطلوب معرفته الآن هو ما إذا كان الإصلاح سيقصّر فعلا شروط صندوق النقد الدولي على مجالات عمل الصندوق أو ما إذا كان سيؤدي فقط إلى إدخال تعديلات تنفيذية أكثر منها موضوعية على الشروط.

٥٣ - وقد طلب البيانان الصادران في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ عن مجموعة العشرين ولجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية إجراء تنقيح لإطار القدرة على تحمل الديون لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي لصالح البلدان المنخفضة الدخل وذلك بهدف تعزيز مرونة الإطار. فالنسخة الحالية، في إطار القدرة على تحمل الديون تفرض حدودا واضحة على القيمة الحالية الصافية للديون الخارجية، تُعتبر الديون الخارجية فوقها غير محتملة. وهناك مسائل خطيرة تتعلق بكيفية حساب هذه العتبات وبصلتها بمؤشر تقييم السياسات والمؤسسات القطرية والتقييم الذي وضعه البنك الدولي (انظر A/63/181)^(١٣). ويعمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على وضع اقتراح يهدف إلى معالجة بعض المسائل التي أثارها نقاد إطار القدرة على تحمل الديون، لكن يبدو أن تقييم السياسات والمؤسسات القطرية سيبقى أساسيا في حساب عتبات الديون.

٥٤ - وإطار القدرة على تحمل الديون لا يميز بين الديون المستخدمة لتمويل مشاريع الاستثمار والديون المستخدمة لتمويل النفقات الجارية (المرجع نفسه). وهذا مثير للإشكال بسبب أن مشاريع الاستثمار يمكن أن تزيد من نمو الدخل القومي الإجمالي وبذا تحسن قدرة البلد على خدمة ديونه. وسيتيح إطار عمل أكثر مرونة للقدرة على تحمل الديون، رفع عتبات الديون عندما يستخدم الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع استثمار عالية المردود، وهذا أمر مستحسن لأنه سيبيّن أن كل زيادة في الديون لا تؤدي حتما إلى خفض ثروة الحكومة^(١٤). وبالإضافة إلى ذلك، فلما كان الإنفاق الجاري يجنح إلى أن يكون أكثر مكونات الميزانية الحكومية جمودا والاستثمار هو المتغير النموذجي للتعديل عندما تتجاوز الديون العتبة المحددة في إطار القدرة على تحمل الديون، فإن إدخال المرونة على هذا الإطار قد يسهم في الحد من تقلب الاستثمارات العامة في البلدان النامية.

(١٣) شكك المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مؤخرا في صلاح تقييم السياسات والمؤسسات القطرية واتفق على ضرورة إيجاد "معايير موضوعية موثوقة لها" من أجل تقييم قدرات إدارة الاقتصاد الكلي (انظر صندوق النقد الدولي، النشرة الإعلامية رقم ٣٩/٠٩، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩).

(١٤) ناقش محافظون يمثلون ١١ عضوا مقترضا من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية هذه المشكلة في رسالة مفتوحة صدرت عام ٢٠٠٤ عرفت باسم "ميثاق ليما".

٥٥ - ولزيادة المرونة في إطار القدرة على تحمل الديون، من الضروري إدراك أن تمويل مشاريع الاستثمار التي تدر عائداً أعلى من معدلات الفائدة المفروضة على القرض هو شرط ضروري لكنه ليس كافياً بالنسبة للقدرة على تحمل الديون الخارجية. فالمشاريع المرتفعة المردود التي تستطيع، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، توليد العملات الأجنبية اللازمة لخدمة الديون، هي وحدها التي لا تضر بالقدرة على تحمل الديون الخارجية^(١٥).

٥٦ - وثمة مسألة إضافية تتصل بتكوين الديون بينت البحوث الأخيرة أنها هامة بقدر أهمية مستويات الديون في تحديد القدرة على تحمل الديون^(١٦) فينبغي تنقيح إطار القدرة على تحمل الديون وتوسيعه كي يشمل الديون المحلية والأجنبية على حد سواء ويتحكم في بنية الديون بإعطاء معاملات ترجيح مختلفة لشيئ أنواع الديون. وعلى سبيل المثال، ومع تساوي جميع الأمور الأخرى، فإن الديون الطويلة الأجل بالعملة المحلية تنطوي على نقاط ضعف أقل من الديون القصيرة الأجل التي هي بالعملات الأجنبية. والمناقشة التي دارت مؤخراً في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بشأن عتبات الديون التي تأخذ في الاعتبار فئة العملة المستعملة في الديون المحلية هي خطوة تلقى الترحاب وفي الاتجاه الصحيح^(١٧).

٥٧ - وثمة مسألة ذات صلة تتعلق بأن العديد من البلدان المنخفضة الدخل المؤهلة للاقتراض من مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو أو التي تحصل على قروض المساعدة الإنمائية الرسمية تواجه شروطاً تيسيرية دنياً تمنعها من التماس ديون خارجية لا تتضمن مكوناً تيسيرياً بمقدار ٣٥ في المائة على الأقل. وتركز الاقتراحات الحالية الرامية إلى منح هذه البلدان المزيد من المرونة على شروط تيسيرية "وسطية" يكون من الضروري بموجبها لهذه البلدان عند حصولها على قروض خارجية جديدة أن تنطوي هذه القروض على معدل تيسيري وسطي قدره ٣٥ في المائة على الأقل ولكن يمكن للقروض الفردية أن تنطوي على مستويات تيسيرية أقل من ذلك. وينبغي عمل المزيد لخفض الشروط التيسيرية الإجمالية، وبخاصة أن هناك بعض النقاش بشأن جعل الشروط التيسيرية أكثر صرامة بالنسبة للبلدان التي تُعتبر، بحسب إطار القدرة على تحمل الديون، معرضة لخطر كبير للإعسار في الديون.

(١٥) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٨.

(١٦) Inter-American Development Bank (2007), *Living with the Debt: How to Limit the Risks of Sovereign Finance*.

(١٧) صندوق النقد الدولي، النشرة الإعلامية رغم ٠٩/٣٨، "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يناقش إصلاح صكوك الإقراض للبلدان المنخفضة الدخل، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩.

سابعاً - استنتاجات بشأن السياسات

٥٨ - تدفع البلدان النامية ثمناً باهظاً لأزمة اقتصادية سببها ما ارتكبه بعض البلدان المتقدمة النمو من أخطاء على صعيد السياسات والضوابط التنظيمية. وسيطلب اتقاء الأزمات في المستقبل مزيداً من المراقبة المتوازنة لجميع المراكز المالية الرئيسية (انظر A/CONF.214/3). ولا بد من اتخاذ تدابير جريئة وحاسمة للحد من الانتكاسات الناجمة عن الازمة من حيث تزايد الفقر، وتحقيق تقدم على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية. ومما يبعث على الإطمئنان أن مجموعة العشرين أقرت في البلاغ الذي أصدرته في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بأن النظام المالي العالمي ليس مجهزاً على الوجه المناسب لمواجهة الأزمة الراهنة، ووافقت على تقديم حزمة واسعة من تدابير السياسة العامة. وهناك خطوة إيجابية أخرى هي الاعتراف بأن البلدان النامية التي تعرضت لصددمات خارجية تحتاج إلى أن تمد بسيولة نقدية وافرة غير منطوية بشروط. وهذا تحول عن الموقف القديم الذي كان يفترض أنه "إذا كان بلد ما في أزمة فلا شك في أن ذلك هو نتيجة لخطأه".

٥٩ - ومع ذلك، هناك أسباب تبعث على القلق. فأولاً وقبل كل شيء، لم يعترف بلاغ مجموعة العشرين بأن الأزمة الحالية نابعة من المبالغة في المضاربات المالية التي سمح بها عدم وجود نظام عالمي نقدي وتنظيمي متماسك، كما لم يتضمن اتفاقاً على حزمة منسقة من الحوافز على الصعيد العالمي^(١٨). ثانياً، لم تحدد حتى الآن بعض الموارد الضرورية لتمويل الحزمة المقترحة البالغة ١,١ تريليون دولار التي اتفق عليها في بلاغ مجموعة العشرين. وعلاوة على ذلك، ليس من الواضح بعد ما هي الشروط والأحكام التي ستناط بالموارد الجديدة وما إذا كان صندوق النقد الدولي، الذي سيتلقى أكثر من ٧٠ في المائة من الموارد الجديدة، سيقوم حقاً بإصلاح سياساته الشرطية. ثالثاً، لم تخصص مجموعة العشرين ما يكفي من الموارد للبلدان المنخفضة الدخل والدول الصغيرة والضعيفة^(١٩).

٦٠ - وللبلدان المنخفضة الدخل قدرة محدودة على مواجهة الصدمات الخارجية، ويلاقي العديد منها صعوبات في خدمة ديونها الخارجية. ويقع على المجتمع الدولي واجب تقديم

(١٨) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٠٠٩)، الأزمة الاقتصادية العالمية: أوجه القصور النظمية والتدابير العلاجية المتعددة الأطراف، تقرير فرقة العمل المعنية بالمسائل النظمية والتعاون الاقتصادي التابعة لأمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

(١٩) اقتصر المبلغ المخصص تحديداً للبلدان المنخفضة الدخل على ٥٠ بليون دولار (A/CONF.214/3). كما أن ما يقرب من ربع الموارد الإضافية التي تعهدت بها مجموعة العشرين ستأخذ شكل إصدار حقوق سحب خاصة. وبما أن حقوق السحب الخاصة توزع وفقاً لحصص المساهمة في صندوق النقد الدولي فإن فقط ما يقرب من نصف الزيادة في حقوق السحب الخاصة سيؤدي فعلياً إلى تعزيز قدرة الصندوق على منح قروض إلى البلدان النامية، مع توجيه قسم ضئيل جداً إلى البلدان المنخفضة الدخل.

المساعدات والموارد للإعانة على تخفيف الآثار السلبية لهذه الأزمة دون أن يؤدي ذلك إلى تراكم الدين ليصل إلى مستويات لا يمكن تحملها^(٢٠).

٦١ - وتحتاج البلدان المنخفضة الدخل ذات مستويات الدين العالية إلى إعطائها فرص تمويل بديلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واتباع نهج التوقف مؤقتا عن دفع الديون أو تجميدها سيؤدي على الفور وعلى نحو غير مشروط إلى تحرير الموارد وإعطاء البلدان هامشا ماليا للاستجابة للظروف الخاصة التي تواجهها. ويمكن النظر إلى هذا التوقف المؤقت على أنه جزء من نهج متعدد الجوانب لتخفيف آثار هذه الأزمة والحد من تراكم الديون التي لا يمكن تحملها في الاقتصادات الضعيفة.

٦٢ - وتبين التجارب السابقة أن هبوطا حادا في حجم المعونة الخارجية يعقب الأزمات المالية في البلدان المانحة. ورغم تعهد العديد من الجهات المانحة بزيادة المعونة، فإن من المثير للقلق أن البلاغ الصادر عن مجموعة العشرين لم يتضمن أي التزام واضح بزيادة المساعدات للبلدان المنخفضة الدخل. وقد يمثل التحول إلى نظام تكون فيه وكالات المعونة ممولة عن طريق هبة أمرا مفيدا لفك الارتباط بين تقديم المساعدات والدورة الاقتصادية في البلدان المانحة، وبالتالي التخفيض من تقلبات المساعدات. وفي الواقع، من المستصوب أيضا تطوير آليات لتقديم المساعدات تتضمن في صميمها عنصرا يؤمن زيادة تلقائية في حجم المساعدات حينما تتعرض البلدان المستفيدة إلى صدمة خارجية سلبية. وعلى غرار ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي مساعدة البلدان القادرة على الوصول إلى الأسواق على تطوير صكوك جديدة للديون واستحداث مؤسسات جديدة تخفض تلقائيا (أو على الأقل تنفادي تضخيم) خدمة الدين عندما تحدث صدمات خارجية سلبية (تبرز الفقرة ٣١ من A/CONF.214/3 مدى الحاجة إلى وضع آليات تهدف إلى توفير مصادر للتمويل الإنمائي تنسم بقدر أكبر من الاستقرار).

٦٣ - واستمرار تدهور الأحوال الاقتصادية قد يدفع ببعض البلدان التي لديها إمكانية الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية إلى التخلف عن تسديد ديونها السيادية. لذا، من المؤسف أن مسألة وضع آلية تهدف إلى تسهيل معالجة حالات إعسار دول ذات سيادة قد تم تهميشها في النقاش الدولي. وتشدد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الحاجة إلى إطار من التعاون الدولي يتسم بقدر أكبر من التنظيم في هذا المجال (A/CONF.214/3، الفقرة ٣٤). وفي هذا السياق، يحسن أيضا بالمجتمع الدولي مناقشة وتشجيع روح المسؤولية في عمليات الإقراض والاقتراض.

(٢٠) هناك بعض البلدان المنخفضة الدخل القادرة على امتصاص كميات أكبر من الديون وينبغي إعطاؤها مرونة أكبر ضمن إطار القدرة على تحمل الديون.

المرفق

الديون الخارجية للبلدان النامية^(أ)

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى						جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية						
٢٠٠٨ ^(ب)	٢٠٠٧	٢٠٠٦	-٢٠٠٥	-١٩٩٥	-١٩٩٠	٢٠٠٨ ^(ب)	٢٠٠٧	٢٠٠٦	-٢٠٠٥	-١٩٩٥	-١٩٩٠	
١٩٩,٧	١٩٥,١	١٧٢,٥	٢١٧,٩	٢٢٦,٢	١٩١,٤	٣٦٤٢,٠	٣٤٦٦,٠	٢٨٥٨,٤	٢٣٩٧,٦	٢٠٦١,٥	١٤٦٨,٨	مجموع أرصدة الديون
١٤٦,٢	١٤٣,٩	١٢٧,١	١٨٠,٦	١٧٧,١	١٥٨,٢	٢٧٨٥,٧	٢٦٠٢,٣	٢١٩٥,٥	١٩٣١,٨	١٦٦٠,٠	١١٩٢,٣	الديون الطويلة الأجل:
٣٣,٣	٣٣,٠	٣٠,٠	٢١,٥	٢٤,٠	٢٥,٢	٧٥,٤	٧٤,٣	٧٠,٨	٦٠,٥	٥٤,٣	٤٧,٦	الخاص (الحصة)
١٢,٧	١٠,٩	٦,٨	٥,٣	٥,٦	٤,١	٤٩,٥	٤٩,٦	٤٣,٨	٢٩,٦	٢١,٨	٨,٤	الخاص غير المكفول (الحصة)
٤٩,٥	٤٧,٩	٤٢,٣	٣٠,٥	٤١,٣	٢٦,٣	٨٣٠,٥	٨٤٨,٢	٦٤٣,١	٣٨٥,٦	٣٣٦,٢	٢٤٠,٠	الديون القصيرة الأجل
٣٩,٥	٣٩,٩	٣٩,٦	٣٩,٥	٥٩,٧	٤٠,١	٩٧,٨	٩٥,٧	٩٠,٩	٩٤,٨	١١٧,٤	١١٩,٨	التأخرات
١٥,٤	١٥,٦	٢٠,٦	١٢,٦	١٢,٤	٨,٦	٥١٢,٩	٥٠١,٣	٤٨١,٣	٣٤٧,٤	٢٤٠,٦	١٣٠,٥	خدمة الدين
١٥٥,٤	١٤٠,٤	١١٤,٩	٤٩,٤	٢٦,٧	١٦,٠	٤٢١٩,٨	٣٧٥١,٥	٢٦٥٣,٠	١١٩٨,٣	٥٦٤,٢	٢٦٨,٧	الاحتياطيات الدولية
مؤشرات الدين												
(نسبة مئوية)												
٣,٧	٥,٠	٧,٦	٩,٤	١٤,٧	١٢,٧	٨,٠	١٠,٢	١٢,٣	١٧,٢	١٩,٣	١٨,٥	خدمة الدين/الصادرات
٤٨,٠	٥٦,٨	٦٠,٣	١٥٠,٦	٢٢٧,٠	٢٤٣,٢	٥٧,٠	٦٥,٨	٦٥,٦	١٠٧,١	١٤٩,٢	١٨٠,٨	مجموع الديون/الصادرات
١,٧	٢,٠	٣,٠	٣,١	٣,٩	٣,٠	٣,١	٣,٦	٤,٢	٥,٠	٤,٥	٣,٣	خدمة الدين/الناتج القومي الإجمالي
٢٢,٢	٢٤,٩	٢٤,٧	٥٤,٩	٧٠,٨	٦٧,٦	٢١,٨	٢٥,١	٢٥,١	٣٤,٨	٣٨,٢	٣٧,٣	مجموع الديون/الناتج القومي الإجمالي
٣١٣,٩	٢٩٣,٣	٢٧١,٧	١٦١,٩	٦٤,٥	٦٠,٧	٥٠٨,١	٤٤٢,٣	٤١٢,٥	٣١٠,٧	١٦٧,٨	١١٢,٠	الاحتياطيات/الديون القصيرة الأجل
٣٢,٧	٢٧,٩	٣٤,٠	٢٧,٧	٢١,٨	١٤,٩	٣١,١	٣٣,٨	٣٠,١	٢٣,١	١٩,٥	١٤,٣	الاحتياطيات/الكتلة النقدية

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي						الشرق الأوسط وشمال أفريقيا						
٢٠٠٨ ^(ب)	٢٠٠٧	٢٠٠٦	-٢٠٠٥	-١٩٩٥	-١٩٩٠	٢٠٠٨ ^(ب)	٢٠٠٧	٢٠٠٦	-٢٠٠٥	-١٩٩٥	-١٩٩٠	
٨٦٥,٠	٨٢٥,٧	٧٢٩,٠	٧٧٢,٣	٦٨٤,٢	٤٨٣,٩	١٣٣,٥	١٣٦,٤	١٢٩,٣	١٢٩,٤	١٣١,٦	١٢٤,٧	مجموع أرصدة الديون
٧٢٣,٩	٦٨٤,٨	٦٢٢,٩	٦٤٥,٦	٥٤١,٤	٣٧٥,٤	١١٢,٧	١١٣,٤	١٠٧,٣	١١١,٣	١١٤,٩	١٠٣,٧	الديون الطويلة الأجل:
٨٢,٣	٨٢,٤	٨٠,٣	٧٨,٢	٧٤,١	٦٤,٥	٤٢,٠	٤١,٥	٤٢,٨	٣٤,١	٢٦,٥	٣٧,٣	الخاص (الحصة)
٤٢,٤	٤١,١	٣٦,٩	٣٤,٨	٣٠,٧	١١,٧	٧,٥	٥,٧	٦,٠	٤,١	٢,١	٠,٩	الخاص غير المكفول (الحصة)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي						الشرق الأوسط وشمال أفريقيا						
٢٠٠٨ (ب)	٢٠٠٧	٢٠٠٦	-٢٠٠٠	-١٩٩٥	-١٩٩٠	٢٠٠٨ (ب)	٢٠٠٧	٢٠٠٦	-٢٠٠٠	-١٩٩٥	-١٩٩٠	
٢٠٠٨ (ب)	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	١٩٩٩	١٩٩٤	٢٠٠٨ (ب)	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	١٩٩٩	١٩٩٤	
١٤٠.٣	١٤٠.١	١٠٥.٤	٩٧.٤	١٢٠.٥	٩٣.٠	٢٠.٥	٢٢.٧	٢١.٥	١٦.٣	١٣.٩	١٩.٢	الديون القصيرة الأجل
٢٧.٥	٢٥.٢	٢١.٥	٢٠.١	١٢.١	٤٣.٥	٠.٣	٠.٣	٠.٣	٠.٨	٢.٣	٤.٩	المتأخرات
١٣٧.٧	١٤٧.٥	١٧٦.٩	١٣٧.٤	١٠٧.٩	٤٣.٤	٢٠.٣	١٨.٢	٢٨.٥	١٦.٦	١٧.١	١٥.٩	خدمة الدين
٥٠٠.٥	٤٥٠.٦	٣١٢.٨	١٩٢.٩	١٦٠.٠	٩٢.٠	٢٦١.٨	٢١٦.٣	١٦٩.١	٨٥.٣	٤٣.٨	٢٥.٤	الاحتياطيات الدولية
مؤشرات الدين												
(نسبة مئوية)												
١٢.٣	١٦.٠	٢٢.٩	٣٠.٦	٣٣.٦	٢٥.٠	٥.١	٥.٨	١١.٠	١١.٥	١٨.٥	٢١.٠	خدمة الدين/الصادرات
٧٧.٢	٨٥.٤	٨٥.٦	١٥٢.٢	١٩٤.٤	٢٣٥.١	٣٣.٢	٤١.٣	٤٨.١	٨٥.٣	١٣٢.٩	١٤٧.٥	مجموع الديون/الصادرات
٣.٤	٤.٢	٦.٠	٧.٠	٥.٨	٣.٤	٢.٣	٢.٥	٤.٨	٤.١	٥.٦	٧.٧	خدمة الدين/النتائج القومي الإجمالي
٢١.٥	٢٣.٧	٢٤.٥	٣٩.٦	٣٦.٩	٣٨.٨	١٥.٣	١٩.٠	٢٢.٠	٣٢.٥	٤٣.٤	٦٠.٥	مجموع الديون/النتائج القومي الإجمالي
٣٥٦.٨	٣٢١.٧	٢٩٦.٨	١٩٨.٠	١٣٢.٨	٩٨.٩	١٢٧٨.١	٩٥٣.١	٧٨٦.٠	٥٢٤.٠	٣١٥.٥	١٣٢.٦	الاحتياطيات/الديون القصيرة الأجل
٢٣.٥	٢٤.٤	٢٠.٧	٢١.٣	٢٣.٣	١٥.٤	٣٥.١	٣٤.٠	٣٢.٤	٢٥.٨	٢٠.٧	١٤.١	الاحتياطيات/الكتلة النقدية
جنوب آسيا						شرق آسيا والمحيط الهادئ						
٢٠٠٨ (ب)	٢٠٠٧	٢٠٠٦	-٢٠٠٠	-١٩٩٥	-١٩٩٠	٢٠٠٨ (ب)	٢٠٠٧	٢٠٠٦	-٢٠٠٠	-١٩٩٥	-١٩٩٠	
٢٠٠٨ (ب)	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	١٩٩٩	١٩٩٤	٢٠٠٨ (ب)	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	١٩٩٩	١٩٩٤	
٣١١.٣	٣٠٤.٧	٢٤٩.٨	١٧٦.١	١٥٤.٢	١٣٨.١	٧٦٥.٥	٧٤١.٥	٦٦٦.٥	٥٤٦.٤	٥٠٩.٧	٣٠٠.٥	مجموع أرصدة الديون
٢٦٤.٠	٢٥٣.٣	٢١٧.٧	١٦٥.٨	١٤٢.٥	١٢٢.٠	٤٧٥.٩	٤٥٠.٧	٤١٨.٥	٣٩٨.١	٣٩٦.٣	٢٣٩.٧	الديون الطويلة الأجل:
٤٨.٣	٤٨.٦	٤٥.٥	٣٥.٧	٢٧.٩	٢٤.٧	٦٢.٥	٦٠.٧	٥٨.٦	٥٦.٣	٥٩.٣	٤٧.٥	الخاص (الحصة)
٢٦.١	٤١.٢	٣٩.٧	١٥.٠	٧.٢	٢.٧	٤٤.٧	٤٣.٠	٣٨.٤	٣٣.٢	٣٢.٣	١٥.٦	الخاص غير المكفول (الحصة)
٤١.٩	٤٩.١	٢٩.٨	٨.٠	٨.٣	٩.٧	٢٨٩.٤	٢٩٠.٥	٢٤٧.٧	١٣٦.١	١٠٥.٤	٥٩.٢	الديون القصيرة الأجل
٠.٤	٠.٤	٠.٢	٠.٣	٠.٥	٠.١	٢٥.١	٢٥.٣	٢٤.٧	١٩.٠	١٥.٤	٨.٤	المتأخرات
٤٥.٣	٤٢.٥	٢٠.٥	٢٠.٩	١٤.٧	١٠.٢	٦٩.٠	٧٥.٦	٧٠.٩	٧٥.١	٥٧.٠	٣٣.٩	خدمة الدين
٢٧٤.٨	٣٠٢.٣	١٩٨.٥	١٠٣.٢	٣٥.٣	١٨.٢	٢٢٩٢.٤	١٨٥٦.٧	١٣١٥.٧	٥٧١.٧	٢٢٥.٥	٩٦.٩	الاحتياطيات الدولية
مؤشرات الدين												
(نسبة مئوية)												
١١.٤	١٢.٩	٧.٥	١٤.٦	٢٠.٦	٢٥.١	٢.٧	٤.٠	٥.١	٩.٩	١٢.٩	١٥.٥	خدمة الدين/الصادرات
٧٨.٢	٨٧.٠	٨٥.٣	١٢٢.٧	١٩٠.١	٢٨٨.٣	٢٩.٧	٣٤.٧	٣٨.٥	٦٤.٨	١٠٥.٣	١٢٣.٩	مجموع الديون/الصادرات

جنوب آسيا						شرق آسيا والمحيط الهادئ						
٢٠٠٨ (ب)	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	١٩٩٩	١٩٩٤	٢٠٠٨ (ب)	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	١٩٩٩	١٩٩٤	
٢,٨	٢,٩	١,٨	٢,٧	٢,٨	٢,٧	١,٢	١,٧	٢,٠	٣,٥	٣,٩	٤,٢	خدمة الدين/الناتج القومي الإجمالي
١٩,٤	٢١,١	٢١,٧	٢٣,٧	٢٩,٢	٣٦,٥	١٣,٨	١٧,٠	١٨,٤	٢٥,٢	٣٥,٤	٣٦,٩	مجموع الديون/الناتج القومي الإجمالي
٦٥٦,٠	٦١٥,٣	٦٦٥,١	١٢٩٣,٧	٤٢٣,٣	١٨٨,١	٧٩٢,١	٦٣٩,١	٥٣١,١	٤١٩,٩	٢١٣,٩	١٦٣,٦	الاحتياطيات/الديون القصيرة الأجل
٢٢,٩	٢٨,٨	٢٤,٧	٢٢,٢	١٤,١	١٠,٧	٣١,٠	٣٢,٤	٢٨,٠	١٩,٨	١٦,٢	١٤,٩	الاحتياطيات/الكتلة النقدية
أوروبا وآسيا الوسطى												
٢٠٠٨ (ب)	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	١٩٩٩	١٩٩٤	٢٠٠٨ (ب)	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	١٩٩٩	١٩٩٤	
١٣٦٧,٠	١٢٦٢,٦	٩١١,٤	٥٥٥,٥	٣٥٥,٦	٢٣٠,٣	١٠٦٢,٨	٩٥٦,٢	٧٠٢,٠	٤٣٠,٤	٢٨٧,٧	١٩٣,٣	مجموع أرصدة الديون
٩٢,٧	٩١,٧	٨٩,١	٧٠,٩	٥٣,٠	٥٣,١	٩٢,٧	٩١,٧	٨٩,١	٧٠,٩	٥٣,٠	٥٣,١	الديون طويلة الأجل: الخاص (الحصة)
٧١,٨	٧٢,٠	٦٦,٨	٤١,٠	١٥,٨	٤,٣	٧١,٨	٧٢,٠	٦٦,٨	٤١,٠	١٥,٨	٤,٣	الخاص غير المكفول (الحصة)
٢٨٩,٠	٢٩٧,٩	١٩٦,٤	٩٧,٣	٤٦,٧	٣٢,٦	٢٨٩,٠	٢٩٧,٩	١٩٦,٤	٩٧,٣	٤٦,٧	٣٢,٦	الديون القصيرة الأجل
٥,٠	٤,٧	٤,٥	١٥,١	٢٧,٤	٢٢,٨	٥,٠	٤,٧	٤,٥	١٥,١	٢٧,٤	٢٢,٨	التأخرات
٢٢٥,٢	٢٠٢,٠	١٦٣,٩	٨٤,٩	٣١,٥	١٨,٤	٢٢٥,٢	٢٠٢,٠	١٦٣,٩	٨٤,٩	٣١,٥	١٨,٤	خدمة الدين
٧٢٨,٥	٧٨٥,١	٥٤٢,١	١٩٥,٨	٧٢,٩	٢٣,١	٧٢٨,٥	٧٨٥,١	٥٤٢,١	١٩٥,٨	٧٢,٩	٢٣,١	الاحتياطيات الدولية
مؤشرات الدين (نسبة مئوية)												
١٤,٩	١٨,٧	١٩,١	٢٠,١	١٣,٤		١٤,٩	١٨,٧	١٩,١	٢٠,١	١٣,٤		خدمة الدين/الصادرات
٩٠,٧	١٠٧,٩	٩٦,٨	١٢١,٤	١٣٠,١		٩٠,٧	١٠٧,٩	٩٦,٨	١٢١,٤	١٣٠,١		مجموع الديون/الصادرات
٦,٠	٦,٦	٦,٩	٦,٧	٣,٤		٦,٠	٦,٦	٦,٩	٦,٧	٣,٤		خدمة الدين/الناتج القومي الإجمالي
٣٦,٣	٤١,٥	٣٨,٤	٤٥,٧	٣٨,٥		٣٦,٣	٤١,٥	٣٨,٤	٤٥,٧	٣٨,٥		مجموع الديون/الناتج القومي الإجمالي
٢٥٢,١	٢٦٣,٦	٢٧٦,٠	٢٠١,٣	١٥٥,٩	٧٠,٨	٢٥٢,١	٢٦٣,٦	٢٧٦,٠	٢٠١,٣	١٥٥,٩	٧٠,٨	الاحتياطيات/الديون القصيرة الأجل
٤٤,٥	٥٨,٩	٥٧,٣	٤٦,٤	٣١,٦	١٣,٦	٤٤,٥	٥٨,٩	٥٧,٣	٤٦,٤	٣١,٦	١٣,٦	الاحتياطيات/الكتلة النقدية

المصدر: البنك الدولي، تمويل التنمية العالمية ٢٠٠٩ (قاعدة بيانات متاحة على الإنترنت).

(أ) البلدان النامية حسب تعريفها في منشور تمويل التنمية العالمية.

(ب) تقدير.